في الوجود ولان نفي الجنس انما يدل على الوجود دون الامكان
ولانا التوحيد هنا بيان وجوده ونفي اله غيره لا بيان
امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون استثناء مفرغا
واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن الهة سوى الله لا نفي
الاحدية ثابتة **قوله** ولو كان اسما لمفهوم كلي لما افاد التوحيد فيه
انه ان اراد افادة التوحيد مطلقا اي اعم من ان يفيده بنفسه
او باعتبار القرائن فالملازمة ممنوعة وان اراد باعتبار نفسه
فقط فبطلان التالي مسلم لجواز ان يكون افادته التوحيد
بحسب القرائن لا بحسب ذاته والجواب اختيار الثاني
والدليل على بطلان التالي ان اهل اللغة يفرقون بين لا اله
الا الله ولا اله الا الرحمن فيعدون الاول توحيدا دون
الثاني فلولا انه يفيد التوحيد باعتبار ذاته من غير واسطة
القرائن لما صح الفرق بينهما اذ القرائن توجد مع كل منهما
ولا تختص باحدهما دون الاخر وبذلك يندفع ايضا ما قيل
ان افادة لا اله الا الله التوحيد انما هو بحسب الشرع دون
اللغة **قوله** كما في الالقاب الصالحة لذلك التوصيف للتوضيح
لا للتخصيص فان اللقب لا يكون الا كذلك **قوله** ركيه على الخ
يقولون لفظ على يشعر بالمدح من العلو ولفظ الاخر بالذم من
العو ففيهما الاشعار بالمدح والذم مع قطع النظر عن ذكر المركب
والانفرام ليس لتوقف الاشعار **قوله** على الاضافي اي باعتبار
الاضافي **قوله** لان معناه اي لفظ ابو لهب ويحتمل معنى الوضع
الاول **قوله** ويلزم انه اي الشخص جهنمي اي لزوما عرفيا
ومثل هذا اللزوم وان لم يكن عقليا الا انه يكفي عند اهل
المعاني لانهم يكتفون بالملازمة في الجملة وهو ان يكون احدهما
بحيث يصلح للانتقال منه الى الاخر لا في النظر ينتقل منه الى الملزوم

بحسب

بحسب هذه الصلاحية وان لم يكن هناك لزوم عقلي
قوله ايضا واشار به المطول الى الجواب بمنع الملازمة بان اللهب اعم
من لهب جهنم وقال اللهب الحقيقي لهب جهنم **قوله** فيكون
اي الانتقال الى انه جهنمي **قوله** وهذا القدر كاف انما عبر بكاف
لانه اعتبر حال العلمية الوضع الاول فكان فيه نوع مسامحة
قوله ايضا قوله وهذا القدر كاف الخ جواب ان الكناية انه ينتقل
من المعنى المستعمل فيه اللفظ الذي هو الذات فاجاب بانه يكفي
الانتقال من الموضوع له اولا وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ
بغي شيء وهو ان الكناية الانتقال من المعنى المستعمل فيه اللفظ
ولو بواسطة او وسائط فان كان المعنى الاضافي لازما للمعنى
فلا كلام في معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وان لم
يكن لازما فلا انتقال فلا كناية اصلا والظاهر انه غير لازم فان
الملازم والملابس لا تنا ليس لازما للشخص المعين من حيث
هو شخص معين وهذا هو مقصود لو لا ان يقال المراد
انه يفهم عند استعمال اللفظ في المعنى العلمي المعنى الاضافي
لانه يلتفت الى المعاني الاصلية عند الاستعمال في المعاني الكنائية
ثم ينتقل من المعنى الاضافي الى لازمه وهذا كاف **قوله**
باعتبار الوضع الاول يعني ان الكناية باعتبار المعنى العلمي فلا
يكون المراد به الشخص بصفته المشهورة بها وهي الكافر
قوله وقيل في هذا المقام الخ العرف انه على الاول استعمل اللفظ
الذات المخصوص لكن انتقل من معنى اللفظ الاصلي الى
لازمه وعلى هذا استعمل اللفظ في نفس لازم الذات
فاستعمل حاتم في الجواد الملازم للذات المخصوص الذي
يسمى حاتم وهكذا والمراد انه استعمل في معناه الاصلي
مرادا منه لازمه فحاتم مستعمل في اللفظ الذات المخصوص

Copyright King Saud University